البيان الأوّلي
للبعثة الدولية المشتركة للمعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني
لملاحظة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في تونس يوم 13 أكتوبر 2019

تونس، 14 أكتوبر 2019

لمحة عامة عن البعثة

يصدر هذا البيان الأوّلي عن البعثة الدولية المشتركة للمعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي لملاحظة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في تونس يوم 13 أكتوبر.

ويسعى المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي، من خلال هذا البيان، إلى إظهار اهتمام المجتمع الدولي بعملية الانتقال الديمقراطي المستمرّة في تونس ودعمه لها، وإلى تقييم العملية الانتخابية على نحوٍ دقيق وغير منحاز، فضلاً عن تقديم التوصيات من أجل تحسين الانتخابات التي ستنظّم في البلاد مستقبلاً.

ويستند هذا البيان إلى الملاحظات التي توصّل إليها ثمانية ملاحظين على المدى الطويل تابعون للبعثة المشتركة وسبعة من أعضاء فريق العمل الأساسي ضمن المنظمتين والذين توزّعوا على مختلف أنحاء تونس منذ منتصف أوت/أغسطس الماضي. كما يستند هذا البيان أيضاً إلى نتائج بعثة تقييم مرحلة ما قبل الانتخابات التي زارت تونس في الفترة بين 30 جويلية/يوليو و2 أوت/أغسطس ووفدين من الملاحظين لأجلٍ قصير الذين تولوا ملاحظة الانتخابات يومي 15 سبتمبر و6 أكتوبر.

ضمّت البعثة المشتركة وفداً من 23 ملاحظاً من عشرة بلدانٍ، منهم قادة سياسيون، ودبلوماسيون، ومسؤولون حكوميون ومنتخبون سابقون، وخبراء في الشأن الانتخابي. وقد ترأّس الوفد كلّ من مورين وايت، عضو مجلس إدارة المعهد الديمقراطي الوطني؛ وسكوت ماستيك، نائب الرئيس المسؤول عن البرامج في المعهد الجمهوري الدولي؛ وليسلي كامبل، الشريك الأعلى ومدير المعهد الديمقراطي الوطني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لا تهدف البعثة في هذه المرحلة إلى إصدار أيّ نتائج نهائية بشأن انتخابات 13 أكتوبر، سيما وأنّ عملية الجدولة الرسمية وإعلان

النتائج لم تكن قد اكتملت بحلول منتصف نهار 14 أكتوبر؛ كما ويجب أن تعالج الشكاوى المرفوعة وفق ما هو ملائم. بالتالي، فإنّ هذا البيان أوّلي بطبيعته، وستواصل البعثة رصد العملية الانتخابية وتصدر تقاريرها حسب الاقتضاء. لا تهدف البعثة المشتركة لملاحظة الانتخابات إلى التدخّل في العمليات الانتخابية وهي تقرّ بأنّ الكلمة الفصل في تحديد مصداقية الانتخابات وشرعيتها في تونس ستكون في نهاية المطاف للشعب التونسي.

ملخّص الملاحظات

تأتي الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التونسية في 13 أكتوبر لتختتم فترةً انتخابيةً بارزةً شملت ثلاث دورات انتخابية وطنية في أربعة أسابيع. وبالرغم من أنّ النتائج الرسمية لم تعلن بعد، إلاّ أنّ استطلاعات آراء الناخبين فور خروجهم من مراكز الاقتراع وعملية الجدولة المتوازية للأصوات التي قادها ملاحظو المجتمع المدني تشير إلى أنّ المترشّح المستقلّ قيس سعيّد سيكون الرئيس الجديد لتونس. وإذا ما قورنت هذه النتيجة بنتائج الانتخابات التشريعية التي عقدت في 6 أكتوبر والتي خسرت فيها الأحزاب الراسخة مقاعدها في البرلمان، يمكن القول إنّ محصّلة الانتخابات قد أعادت ترتيب المشهد السياسي التونسي.

توافد ما يقارب الأربعة ملايين تونسي (أي نسبة 57.8 بالمئة من الناخبين المسجّلين) إلى صناديق الاقتراع في زيادةٍ ملحوظة عن الجولات السابقة. وقد تولّى المسؤولون الانتخابيون إدارة عملية الاقتراع بثقةٍ ودراية، ومرّ اليوم الانتخابي في ظلّ أجواء هادئة ومنظّمة. وجاء تقييم الملاحظين إيجابياً في كافة مراحل العملية الانتخابية في يوم الاقتراع، مؤكّدين أنّ الملاحظين المدنيين ومندوبي المترشّحين كانوا حاضرين في أغلبية مراكز الاقتراع التي زارتها البعثة. وهو إنجاز لا يمكن الاستهانة به نظراً إلى المهلة الزمنية المختصرة التي جرت الانتخابات في إطارها.

أياً يكن من أمرٍ، لا يُبنى نجاح الانتخابات على مجريات اليوم الانتخابي وحده. بل إنّ الانتخابات الديمقراطية تقوم على مؤسّساتٍ، وقوانين، ومبادئ تكفل مشاركة الناخبين والمترشّحين في العملية الانتخابية من دون أيّ قيود تعسّفية أو غير مبرّرة. ومن الشواغل الأساسية في هذا السياق توقيف نبيل القروي، أحد المترشّحين الرئاسيين، واحتجازه بتهم غسل الأموال والتهرّب الضريبي وعدم قدرته بالتالي على تنظيم حملته الانتخابية بشكلٍ حرّ. ورغم الإفراج عن القروي وظهوره في المناظرة الرئاسية، فقد حال سجنه دون قيامه بالتماس أصوات الناخبين في معظم الفترة المخصّصة للحملة ودون تعرّف الناخبين إليه وإلى برنامجه الانتخابي كما ينبغي.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الوفد لا يسعى إلى التوصّل إلى أي استنتاجات بشأن الأساس القانوني للدعوى المرفوعة ضدّ القروي إنّما استند الوفد في تقييمه إلى مبدأ افتراض البراءة المنصوص. كما لاحظ الوفد إلى أنّ المسؤولين المعنيين بالانتخابات وحتى المترشّح قيس سعيّد قد أقرّوا أنّ الالتزام بمعيار الفرص المتكافئة في تنظيم الحملات كان مشكوكاً فيه.

ولاحظ بعض المعنيين من جهتهم أنّ ترشّح القروي قد حظي بالدعم من خلال علاقته بقناة نسمة التلفزيونية التي روّجت للمترشّح بكثرة وقد غُرّمت مرات عدة نتيجة لذلك. من هنا، يحثّ الوفد على أن يتمّ التحقيق في الانتهاكات الإعلامية للقوانين الانتخابية والمعاقبة على هذه التجاوزات في حال حدوثها على نحوٍ يتناسب مع خطورة الانتهاك.

من الجدير بالذكر أنّه، وإلى حين صدور هذا البيان، لم يصرّح القروي عن نيّته في الطعن بالنتائج ولكنّه انتقد غياب التكافؤ في الفرص أثناء تنظيم الحملات. وفي بيانٍ متلفز له، أرجأ تهنئة خصمه إلى ما بعد صدور النتائج النهائية عن الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات.

ومع اختتام العملية الانتخابية، تودّ البعثة أن تعيد التشديد على النجاحات المحرزة والتي تتمثّل في ما يلي: هيئة مستقلّة للانتخابات نوّه بجهودها الملاحظون والمتنافسون على حدّ سواء؛ تنظيم مناظرات نقلت مباشرةً على الهواء وشاهدها الملايين في تجربةٍ تستحق أن تتكرّر في دولٍ أخرى ضمن المنطقة؛ ملاحظون من المواطنين تمّ حشدهم بالآلاف لضمان نزاهة الاقتراع؛ وجمهور من الناخبين التونسيين عاشوا التجربة بحماسة والتزام.

أياً كانت النتيجة النهائية لهذه الدورات الانتخابية، فقد عبّر الملايين من التونسيين عن استيائهم من المؤسسة السياسية والوضع القائم. ومن الآن فصاعداً، يجب على القادة المنتخبين في تونس معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تحسّن من حياة المواطنين. ويدعو الوفد جميع الداعمين لعملية التحوّل الديمقراطي في تونس إلى تعزيز المؤسسات التي من شأنها أن تضمن تحقيق تطلّعات الشعب التونسي وحمايتها.

الأجواء السائدة قبل الانتخابات

عقدت الجولة الثانية من رئاسيات تونس يوم الأحد بعد انقضاء أربعة أسابيع على الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وأسبوع واحد فقط على الانتخابات البرلمانية. وكانت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات قد حدّدت موعد إجراء الانتخابات الرئاسية يوم 17 نوفمبر (أي بعد خمسة أسابيع من الانتخابات البرلمانية) إلاّ أنّ وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي في 25 جويلية/يوليو الماضي فرضت على الهيئة تقديم موعد الانتخابات الرئاسية، بغية انتخاب رئيس جديد للبلاد في مهلةٍ لا تتجاوز التسعين يوماً على وفاة السبسي، بما يتوافق مع مقتضيات الدستور التونسي.

وقد فرضت المهلة الضّيقة التي نتجت عن التعجيل في الانتخابات الرئاسية ضغوطاً هائلةً على كافة الجهات المعنية بالعملية الانتخابية، إذ كان على السلطات تنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية في الوقت نفسه، ما يعني توفّر وقت أقلّ لتدريب الموظفين والاهتمام بالشؤون اللوجستية. وكان على الأحزاب السياسية والمترشّحين تنظيم أنشطتهم ضمن فترة حملة مختصرة قلّلت من الوقت اللازم لحشد الناخبين وعقّدت البيئة التنظيمية للحملات. كما أنّه كان على المواطنين المكلّفين بملاحظة

الانتخابات من جهتهم رصد حملتين متداخلتين وثلاثة أيام انتخابية في غضون أربعة أسابيع لا أكثر. هذا وقد قيّدت فترات الحملة المختصرة القدرة على التواصل بين المواطنين والمترشّحين.

من أصل 26 مترشّحاً خاضوا الانتخابات في الجولة الأولى، تأهّل مترشّحان اثنان إلى الجولة الثانية من الرئاسيات هما أستاذ القانون قيس سعيّد ورجل الأعمال نبيل القروي. وينظر إلى كلا المتنافسين على أنهما من خارج الساحة السياسية ونظّما حملتيهما كمترشّحين داعيين للتغيير بعيداً عن الوضع القائم. خاض قيس سعيّد الانتخابات كمترشّح مستقلّ ركّز في برنامجه الانتخابي على النزاهة الشخصية، ومكافحة الفساد والعمل من أجل سيادة القانون. أمّا نبيل القروي فهو مؤسّس حزب قلب تونس الجديد الذي يركّز على محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة.

ورغم أنّ قيس سعيّد مترشّح مستقلّ ويتجنّب عقد أيّ تحالف رسمي مع أي من الأحزاب الموجودة، فقد اختار العديد من الأحزاب مساندته على حساب نبيل القروي حيث دعا كلّ من القيّمين على حزب النهضة، والتيّار الديمقراطي وائتلاف الكرامة من بين جملة أحزاب أخرى أنصارهم إلى التصويت لسعيّد في الجولة الثانية من الانتخابات.

بتاريخ 23 أوت/أغسطس، أي قبل نحو أسبوعين على انطلاقة فترة الحملة الرسمية، ألقت قوات الأمن التونسية القبض على نبيل القروي بتهم غسل الأموال والتهرّب الضريبي، على خلفية دعوى رفعتها ضدّه المنظمة غير الحكومية التونسية "أنا يقظ" عام 2016. وكان القروي يعتبر من أبرز المنافسين على الرئاسة وكان وقت اعتقاله يحلّ في المرتبة الأولى أو الثانية في معظم استطلاعات الرأي العامة.

أسهمت القرارات القانونية التالية التي صدرت في قضية القروي في رسم ملامح النقاشات العامة والبيئة الانتخابية السائدة. وسرعان ما أعلنت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات أنّ ترشّح القروي للرئاسة يبقى سارياً رغم اعتقاله، في ظلّ غياب أيّ أسباب قانونية لعدم أهليته. وقد تقدّم محامو القروي بطلباتٍ عدة للإفراج عنه قابلتها المحاكم بدايةً إمّا بالرفض أو بالتخلّف عن إصدار حكم. نتيجةً لذلك، بقي مصير القروي القانوني معلّقاً فيما بقي ترشّحه للانتخابات سارياً. وقد طالبت جهات عدة بما في ذلك الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات والرئيس المؤقت محمّد الناصر السلطات بضرورة كفالة الفرص المتكافئة للمترشّحين في تنظيم حملاتهم مقترحين أنّ احتجازه المستمرّ من شأنه أن يقوّض من مصداقية العملية الانتخابية.

أصدرت محكمة التعقيب حكمها بالإفراج الفوري عن القروي في 9 أكتوبر، بعد أن قرّرت نقض قرار دائرة الاتهام من دون العودة إلى محكمة الاستئناف. وقد طالب ممثلو القروي بتأجيل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لإعطائه الفرصة لتنظيم حملته ولكن طلبهم قوبل بالرفض. وأعلنوا عن خطط للطعن في نتائج الانتخابات على اعتبار أنّ القروي لم يتمكن من القيام بأنشطة الحملة أثناء احتجازه. وهو ما أدّى إلى طرح شكوك بشأن موعد إجراء الانتخابات واحتمال إلغاء العملية

بأكملها.

أجواء الحملات الانتخابية

انطلقت فترة الحملة للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في منتصف ليل 3 أكتوبر وانتهت في منتصف ليل 11 أكتوبر. وينصّ القانون الانتخابي على فترة صمت انتخابي تبدأ قبل 24 ساعة من افتتاح صناديق الاقتراع وتنتهي بإغلاقها.

وقد اعتمد نبيل القروي على بدلاء تولّوا القيام بأنشطة الحملة باسمه إلى حين إطلاق سراحه يوم 9 أكتوبر. وبعد انتهاء الجولة الأولى من الانتخابات، أعلن قيس سعيّد أنه سيعلّق أنشطة حملته ليحافظ على مبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه في القانون. غير أنّ الملاحظين أفادوا أنّ مناصريه واصلوا الترويج لترشّحه طوال تلك المدة، لا سيما عبر الإنترنت. وتحدّث سعيّد إلى وسائل الإعلام في مناسباتٍ عدة، وأجرى مقابلةً مطوّلةً عبر تلفزيون تونس الوطني في 25 سبتمبر. وتمكن القروي في نهاية المطاف من المشاركة في مقابلة مماثلة أجرتها معه قناة الحوار التونسي الفضائية التونسية في 10 أكتوبر عقب الإفراج عنه.

بعد الانتخابات البرلمانية وعقب الإفراج عن القروي في 9 أكتوبر، تحرّكت عجلة أنشطة الحملات الخاصة بالجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية حيث أفاد الملاحظون عن تفاوتٍ في ظهور الحملات وكثافتها بين مختلف الدوائر الانتخابية. وقد ركّز مناصرو سعيّد جهودهم على شبكات التواصل الاجتماعي، والطواف من دارٍ إلى دار، وتوزيع المطويات وإقامة الخيم للتواصل مع الناخبين في الشارع، مدعومين من متطوّعين تابعين لأحزاب سياسية أخرى. ظهر القروي من جهته مرات عدة في اليومين ما بين تاريخ إطلاق سراحه وموعد بدء فترة الصمت الانتخابي، إلاّ أنّ مناصريه قد اشتكوا من عدم قدرتهم على تنظيم حملة مكتملة بسبب احتجازه وتجميد أمواله الأمر الذي حال دون حصولهم على التمويل الكافي. ولاحظ ممثلو القروي أنّه كان من المستحيل عليهم التقيّد بالشرط القاضي بإبلاغ الهيئات الفرعية التابعة للهيئة العليا المستقلّة لإدارة الانتخابات بمواعيد أنشطة الحملة قبل 48 ساعة بما أنّ القروي قد خرج من السجن قبل أقلّ من 48 ساعة على انتهاء الفترة الرسمية للحملة.

في اليوم الأخير من فترة الحملة، أقام كلّ من المترشّحين مهرجاناً انتخابياً ضخماً في العاصمة، حيث توجّه القروي إلى مناصريه وطلب منهم التصويت له يوم الأحد في حين خاطب سعيّد جمهوره عبر مقطع فيديو مصوّر مسبقاً. وجرت وقائع المناسبتين اللتين عقدتا في منطقتين قريبتين من العاصمة في الوقت نفسه من اليوم وسط أجواء هادئة لم تتخلّلها أيّ عراقيل.

تمويل الحملات

طرحت جهات عدة مخاوف حيال ملاءمة قواعد تمويل الحملات وكيفية تطبيقها. وأفيد بشكلٍ خاص أنّ الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات ودائرة المحاسبات تفتقران إلى القدرات الكافية التي تتيح ضمان رفع كافة التقارير المتعلّقة بالنفقات الانتخابية، وتوفير المعلومات الآنية المتعلّقة بالانتهاكات التي تمّ الكشف عنها وضمان فرض العقوبات في الوقت المناسب وبما يتناسب مع

الانتهاك وتطبيقها كما يجب. كما لفت ممثلو دائرة المحاسبات إلى الحاجة إلى تقديم تعريف أكثر تفصيلاً لمصطلح الإنفاق الانتخابي، وتمييز أفضل للفارق بين الدعاية الانتخابية والإعلان السياسي، وانتهاج سياسة ملائمة حيال الحملات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومراجعة الإطار الزمني للبت في الشكاوى مع أخذ الرزنامة الانتخابية في الحسبان.

البيئة الإعلامية

بقيت التغطية الإعلامية أحد الشواغل التي أقلقت أصحاب الشأن المعنيين بالانتخابات. ففي وقتٍ نوّه فيه كثيرون بالتغطية المهنية والمتوازنة للانتخابات من قبل وسائل الإعلام العامة، انتُقدت وسائل الإعلام الخاصة مراراً على انحيازها السياسي. كما انتُقدت السلطات التنظيمية أيضاً لتطبيقها القانون الذي يرعى الإعلام الانتخابي بصورة انتقائية.

في 21 أوت/أغسطس، أصدرت الهيئة العليا المستقلّة للاتصال السمعي والبصري والهيئة العليا المستقلّة للانتخابات قراراً ضدّ ثلاث محطّات إعلامية – هي قناة نسمة التلفزيونية، وقناة الزيتونة وإذاعة القرآن يمنعها من التغطية الانتخابية بسبب البثّ من دون رخص. وتجاهلت المحطّات الثلاث الحظر. وخلال فترة الحملة الرسمية، أصدرت الهيئة العليا المستقلّة للاتصال السمعي والبصري غراماتٍ ضدّ 18 قناة إعلامية انتهكت قواعد تغطية الانتخابات. وفي الأسبوع السابق للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، غرّمت الهيئة العليا المستقلّة للاتصال السمعي والبصري قناة الزيتونة بمبلغ 30 ألف دينار تونسي (أي ما يقارب 10آلاف دولار أميركي) بسبب التعليق على نتائج استطلاعات الرأي وأصدرت غرامة إضافية بقيمة 320 ألف دينار تونسي على قناة نسمة التلفزيونية لبثّ إعلانات سياسية متكرّرة لصالح نبيل القروي. يوم السبت، أصدرت الهيئة العليا المستقلّة للاتصال السمعي والبصري أيضاً غراماتٍ تتراوح بين 3000 و20 ألف دينار تونسي ضدّ ستّ قنوات إعلامية أخرى خرقت فترة الصمت الانتخابي.

بعد أن تمّ الإفراج عن القروي، أتيحت له الفرصة للمشاركة في مقابلةٍ تلفزيونية كما عقدت مناظرة بينه وبين خصمه في الساعات الأخيرة من فترة الحملة، يوم الجمعة في 11 أكتوبر نظّمتها محطة التلفزة التونسية "الوطنية"، بالاشتراك مع الهيئة العليا المستقلّة للاتصال السمعي والبصري، والهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، وبدعمٍ من منظمة "مناظرة" غير الحكومية. وشاهد ما يقارب 6.4 مليون شخص من مختلف أنحاء البلاد المترشّحين وهما يجيبان عن أسئلة مباشرة تطرّقت إلى البرنامج السياسي والنظرة إلى الرئاسة.

وقد أدّت وسائل التواصل الاجتماعي، لا سيما موقع فايسبوك دوراً فاعلاً في العملية الانتخابية. فقد أكّد ممثّلو المرشّحين أنّهم استخدموا صفحات فايسبوك للتواصل مع الناخبين واستقطاب المندوبين. وصرّح العديد من أنصار قيس سعيّد والناشطين المناصرين له أنّهم شاركوا في الحملة بشكلٍ رئيسي عبر مجموعات فايسبوك حيث قاموا بالتخطيط للأنشطة وتنسيقها. هذا وأسهمت التدوينات والإعلانات المدفوعة عبر الموقع في نشر المعلومات وبناء قاعدة الدعم. صحيح أنّ الإعلام الاجتماعي قد شكّل ركناً أساسياً لمناصري الحملات للتواصل مع الجمهور والتفاعل معه إلاّ أنّ وسائل التواصل استخدمت أيضاً لحملات

التشهير، وخطابات الكراهية وتوزيع المعلومات المغلوطة. ويصعب تحديد مصدر هذه الوسائل وقياس نطاق تأثيرها في هذه المرحلة.

إدارة الانتخابات

تتولّى إدارة الانتخابات في تونس الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، وهي هيئة عامة دائمة مكلّفة بضمان إجراء انتخابات ديمقراطية، وحرّة، وتعددية، وتتسم بالنزاهة والشفافية. وتمثّلها الهيئات الفرعية المستقلّة للانتخابات في الدوائر الانتخابية السبع والعشرين الموزّعة في تونس. في إطار الاستعدادات للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، قادت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات حملة توعية محدودة جداً للناخبين اقتصرت بشكلٍ أساسي على وسائل الإعلام واللوحات الإعلانية. وقد تمّ استبدال 300 من أصل 55 ألف موظف في مراكز الاقتراع بعد تقييم أدائهم في الانتخابات البرلمانية، أو في حالاتٍ عدة بسبب انحيازهم لمترشّح دون آخر. في المقابل، تمّ تمديد عقود 1500 ملاحظ للحملة حتى 15 أكتوبر للسماح برصد كافٍ ودقيق لحملات الجولة الثانية من الانتخابات وفترة الصمت الانتخابي. لم تنشر الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات التفاصيل الكاملة لانتهاكات قواعد الحملة التي كشف عنها الملاحظون أو الإجراءات المتخذة لمعاقبتهم أو الجهود المبذولة لمراقبة وسائل الإعلام.

ووفقاً لما أفاد به معظم المعنيين بالعملية الانتخابية، فقد واصلت كلّ من الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات والهيئات الفرعية التابعة لها بإدارة عملياتها بمهنية وبما يتسق مع الرزنامة الانتخابية المعجّلة. رغم ذلك، أشار المعنيون أيضاً إلى الحاجة لاعتماد مزيد من الشفافية في ما يتعلق بالانتهاكات التي تمّ الكشف عنها، والإجراءات المتخذة لمعاقبة هذه الانتهاكات أو منعها وانتهاج استراتيجية تواصل أقوى وأشدّ اتساقاً لإعلام المواطنين بالجوانب المختلفة للعملية الانتخابية وعمل الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات.

الإطار القانوني والنظام الانتخابي

يعتبر الإطار القانوني للانتخابات الذي لا يزال على حاله منذ التعديل الذي أجري على قانون الانتخابات عام 2017 سليماً عموماً ومناسباً لتنظيم الانتخابات الرئاسية لعام 2019. إلاّ أنّ وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي فرضت إجراء تعديل انتخابي استثنائي، اعتمد في 30 أوت/أغسطس، قلّص فعلياً من مهل تقديم الشكاوى والطعون لتمكين الرئيس من حلف اليمين ضمن مهلة التسعين يوماً المنصوص عليها في الدستور. غير أنّ المهلة الجديدة لا تضمن، في سياق الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، أن يتمكن الرئيس الجديد من حلف اليمين بالموعد المحدّد في 23 أكتوبر.

الشكاوى والطعون

بعد الجولة الأولى، تمّ تقديم ستّة طعون في النتائج الأولية للانتخابات أمام المحكمة الإدارية، يتعلّق معظمها بعدم احترام مبدأ تكافؤ الفرص بين المترشّحين أو عدم فرض الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات لأي عقوبات على انتهاكات الحملة في الإعلام المرئي

والمسموع أو الإلكتروني. ورفضت الطعون الستة في نهاية المطاف.

وفقاً لنصّ القانون، يحق لجميع المترشّحين الذين يخوضون الانتخابات في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الاعتراض على نتائج الانتخابات في الجولة الأولى وفي الجولة الثانية أيضاً. يمكن تقديم طلبات الطعن في النتائج الأولية للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية إلى المحكمة الإدارية في اليوم التالي لإعلان الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات النتائج الأولية لعملية اتصويت. وبحسب شروط التعديل الانتخابي، يكون الموعد النهائي للإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية في 3 نوفمبر مع الأخذ في الحسبان جولتين من الطعون (الطعن في النتائج الأولية والطعن في الحكم). في حال أقيمت جولة واحدة من الطعون، يتمّ الإعلان عن النتائج النهائية في 26 أكتوبر. ويقع كلّ من هذين الموعدين خارج إطار مهلة التسعين يوماً المنصوص عليها في الدستور لتولّي رئيس مؤقت إدارة شؤون البلاد. وتبقى الشكوك أيضاً مطروحةً حيال قدرة مقدّمي الشكاوى على جمع وتقديم الأدلة الكافية، وخيال قدرة المحاكم على تقديم إنصاف قانوني فعّال ضمن هذه المهل الزمنية المختصرة.

الملاحظون من المجتمع المدني

واصلت منظّمات المجتمع المدني عملية رصد نشطة لمختلف جوانب العملية الانتخابية بما في ذلك حملات المترشّحين، والبيئة الإعلامية، ومشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى عملية رفع الشكاوى والطعون. وقد أصدرت هذه المنظمات تقارير دورية ضمّنتها النتائج التي توصّلت إليها وقدّمت التوصيات لمزيد من التحسينات. وقد أفادت مجموعات الملاحظين عن زيادةٍ في نسبة الاعتداءات اللفظية والجسدية على أفراد طاقمها، لا سيما لدى ملاحظة أنشطة الحملة. وأشار العديد منهم إلى الحاجة لبذل جهود متضافرة من جانب هيئات إدارة الانتخابات للتواصل مع جمعيات المجتمع المدني والتعاون معها وضمان وصولها الكامل إلى مختلف مراحل العملية الانتخابية، لا سيما جدولة النتائج.

الملاحظات التي سجّلت خلال اليوم الانتخابي

مرّ اليوم الانتخابي وسط أجواء هادئة وسلمية بالإجمال رغم ورود تقارير منفصلة عن توتّر عكّر هدوء الأجواء الانتخابية. وقد تولّى الملاحظون التابعون للبعثة والذين توزّعوا على مختلف المناطق التونسية تقييم جميع مراحل العملية الانتخابية في هذا اليوم، وأفادوا أنّها كانت متسقةً مع الإجراءات المرعيّة. وقد أبدى المسؤولون في مكاتب الاقتراع التي زارها الملاحظون جديةً والتزاماً مهنياً كبيراً. وكان المسؤولون الأمنيون حاضرين في المراكز التي جال عليها الوفد وقد أبدوا التزاماً وحافظوا على حسن سير العملية الانتخابية من دون أيّ تدخّل. عقدت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات مؤتمرات صحفية دورية، ونشرت البيانات الإحصائية حول نسب المشاركة في الانتخابات ومعلومات أخرى تتعلّق بالانتخابات على مدار اليوم.

المشاركة

تجاوز عدد التونسيين المسجّلين للتصويت سبعة ملايين في 13،830 مكتب اقتراع في تونس والخارج. وحدهم الناخبون الذين وصلوا شخصياً إلى مكان التسجيل في يوم الاقتراع أتيحت لهم فرصة الإدلاء بأصواتهم. وأفيد أنّ نسبة المشاركة الأولية في الانتخابات قد بلغت 57.8 بالمئة، وقد سجّلت اختلافات ملحوظة بين الدوائر الانتخابية، تتراوح بين 42،9 بالمئة في جندوبة

و66،3 بالمئة في قبلي. ولم تعلن الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بعد بيانات شاملة حول معدّل الإقبال على الاقتراع مقسّمة بحسب الفئة العمرية والنوع الاجتماعي ولكن البيانات الأولية تشير إلى أنّ نسبةً أكبر من الرجال مقارنةً بالنساء قد شاركت في التصويت للانتخابات هذه المرة أيضاً. فقد أفاد الملاحظون أنّه في العديد من مكاتب الاقتراع لا سيما في وقتٍ لاحق من اليوم بدا أن نسبة مشاركة الناخبين الشباب كانت أدنى في هذه الانتخابات. وبدا بعض الناخبين من كبار السنّ غير واثقين من كيفية وضع العلامة على بطاقة الاقتراع أو ثنيها. ولم تكن جميع المراكز التي قام أعضاء الوفد بزيارتها مجهّزةً لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة.

التحضيرات وإجراءات فتح الصناديق

بشكلٍ عام، فتحت مكاتب الاقتراع أبوابها في الموعد المحدّد، من دون الإبلاغ عن أيّ تأخير يذكر. وقد تمّ فتح الصناديق طبقاً للإجراءات المرعيّ. وقيّم الملاحظون العملية بإيجابية في كافة مكاتب الاقتراع التي تمّت زيارتها. وفي مكتب اقتراع واحد من المكاتب التي قام الوفد بملاحظتها، طُرحت مخاوف حول حماية سرية الاقتراع على اعتبار أنّ الستارة كانت قريبةً جداً من النافذة.

الاقتراع

بدا التصويت منظّماً إجمالاً وقام الموظفون المسؤولون عن عملية الاقتراع بإدارة العملية بمهنية ودراية. وقد أكّدوا تلقيهم لكافة المواد اللازمة وبدوا ملمّين بالإجراءات الواجب اتباعها. في حالاتٍ قليلة، أفيد عن بعض المشاكل الإجرائية الطفيفة من قبيل ختم بطاقات الاقتراع مسبقاً أو عدم التحقق من وجود الحبر على أصابع الناخبين. تمّت المحافظة على سرية التصويت في الأوقات كافة تقريباً في ما خلا بعض الاستثناءات المحدودة. لم تقع حوادث تذكر في ما يتعلّق بسجلّ الناخبين في المكاتب التي زارتها البعثة، ولو أنّ الملاحظين قد لحظوا أحياناً صرف بعض الناخبين لأنهم قصدوا مكتب الاقتراع الخاطئ، أو كانت بحوزتهم بطاقة هوية غير صحيحة، أو لم يجدوا اسمهم على قائمة الناخبين في المكتب الذي قصدوه.

إجراءات الإقفال واحتساب الأصوات

أقفلت مكاتب الاقتراع أبوابها في الوقت المناسب، وكانت متسقةً إجمالاً مع الإجراءات المنصوص عليها. اعتبرت العملية شفافةً وفعالةً، وأفاد الملاحظون أنّ النتائج قد علّقت بشكلٍ علني في جميع المكاتب التي قاموا بزيارتها.

الملاحظون ومندوبو الأحزاب السياسية

أصدرت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات أوراق اعتماد لـ 17 ألف ملاحظ بالإضافة إلى أوراق اعتماد لـ 33 ألف مندوب، منهم 20 ألف للقروي و13 ألف لسعيّد. أفاد ملاحظو البعثة حضوراً لمندوبي المترشحين في أكثرية مكاتب الاقتراع التي زاروها. وقد التزم الملاحظون الندنيون بأدوارهم وتقيّدوا بإجراءات العملية الانتخابية على مدار اليوم. ولكن، في بعض الحالات، أفادت بعض فرق الملاحظين عن استمرار المشاكل المتعلّقة بوصول الملاحظين إلى مكاتب الاقتراع، والصعوبات في الحصول على البيانات الإحصائية المتعلّقة بمشاركة الناخبين من المسؤولين مكاتب الاقتراع في دوائر معيّنة. ولكن جاء التقييم الإجمالي لليوم الانتخابي إيجابياً تخلّله انتهاكات أقلّ مقارنةً بالانتخابات السابقة هذا العام.

التوصيات

انطلاقاً من روح الإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، وكلّ من المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني من المنظمات الأطراف فيه، تحثّ البعثة السلطات المختصة على تعزيز العمليات الانتخابية المستقبلية من خلال تطبيق التوصيات التالية:

- نظراً إلى الظروف الفريدة من نوعها والمثيرة للجدل التي أحاطت بالحملة الانتخابية، تحثّ البعثة الفائزين في الدورات الانتخابية كلّها على الانتقال إلى المرحلة التالية لتشكيل الحكومة وممارسة الحكم بشهامة وفي جوّ من المصالحة.
- على جميع أصحاب الشأن المعنيين بالاستجابة للتحديات المرتبطة بالانتخابات توفير المعلومات الآنية بشأن طبيعة أيّ شكاوى ترفع وتقديم الوثائق ذات الصلة بقراراتهم، بما في ذلك الحجج الداعمة.
- يجب مراجعة الإطار القانوني مراجعةً شاملةً وتعديله حسب الاقتضاء لتضمينه مراجعة للأنظمة الإعلامية، وقواعد الإنفاق وتمويل الحملات، والقيود على أنشطة الحملات التي يعتبرها العديد من أصحاب الشأن المعنيين مشدّدةً. يجب مراجعة القانون من خلال عملية تشاورية، تتسم بالانفتاح والشفافية.
- يجب اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لمعالجة مشكلة الأعداد الكبيرة من الناخبين المهمّشين، بمن فيهم السجناء والمحتجزون، والناخبون المجبرون على ملازمة منازلهم أو المستشفيات، فضلاً عن المسؤولين عن مكاتب الاقتراع المنتشرين خارج المنطقة المسجّلين فيها.
- على المجتمع الدولي مواصلة جهوده في دعم الهيئات المعنية بالانتخابات بما في ذلك الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، والهيئة العليا المستقلّة للاتصال السمعي والبصري، ودائرة المحاسبات، والمحكمة الإدارية من أجل تعزيز قدراتها وإمكانيات التنسيق والتعاون في ما بينها تمهيداً لتطبيق فعال وآني للقوانين والأنظمة الانتخابية، لا سيما في فترة ما بعد الانتخابات.

عن البعثة

قام الوفد بأنشطته وفقاً لمقتضيات القانون التونسي ولإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات الذي وقّعت عليه 55 منظمة دولية غير حكومية وحكومية دولية من حول العالم.

تودّ البعثة أن تعرب عن تقديرها للوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتمويلها هذه البعثة ودعمها برامج تعزيز الديمقراطية التي يطبّقها المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني في تونس.

كما يعرب الوفد عن امتنانه للتعاون الذي تلقّاه من الناخبين، والموظفين المسؤولين عن الانتخابات، والمترشّحين، وقادة الأحزاب السياسية، وملاحظي الانتخابات المحلّيين، وغيرهم من الناشطين المدنيين.

نبذة عن المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني

المعهد الديمقراطي الوطني *هو منظمة مستقلّة غير ربحية، وغير حزبية تعمل على دعم وتعزيز المؤسّسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، من خلال المشاركة المواطنية، والانفتاح، والمساءلة في الشؤون الحكومية. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط: www.ndi.org.*

المعهد الجمهوري الدولي *هو منظمة غير ربحية، وغير حزبية تعمل على تعزيز الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم من خلال مساعدة الأحزاب السياسية على أن تصبح أكثر استجابةً، وعلى تعزيز الحوكمة الشفافة والمسؤولة، والعمل على تفعيل دور الفئات المهمّشة في العملية السياسية، بما في ذلك النساء والشباب. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط: www.iri.org.*

للاتصال

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

المعهد الجمهوري الدولي: باتريسيا كرم، pkaram@iri.org.
المعهد الديمقراطي الوطني: ليس كامبل، les@ndi.org.